الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-08

مجلة شهرية للجيش الوطني الشعبي
تصدر عن المركز الوطني للمنشورات العسكرية
الجيش

تشريعيات تاريخية في الجزائر الجديدة

القطيعة

يعلق الشعب الجزائري أماله على تشريعيات 12 جوان المقبل لمواصلة مسار التغيير الجذري وإحداث القطيعة نهائيا مع ممارسات صادرت حريته وتلاعبت بسيادته، فالإرادة تحدوه لاختيار من يمثله على مستوى السلطة التشريعية لممارسة سيادته وتحقيق طموحاته في كسب معركة التغيير وإعادة الاعتبار للمؤسسات المنتخبة التي تتمتع بالشرعية الكاملة في جزائر جديدة.

وعلى هذا الأساس، تكتسي تشريعيات 12 جوان 2021 أهمية بالغة في مسار بناء الجزائر الجديدة التي بدأ الشعب الجزائري يجني ثمارها، فخلافا لادعاءات البعض الذين يحاولون عبثا رسم صورة قاتمة لنهج الإصلاح الشامل الذي تبنته بلادنا والتشكيك في المسار الوطني الذي تبناه الجزائريون، تسير خطة وضع القطار على سكته الصحيحة بخطى ثابتة بعد أن تم وضع الأسس التي تقوم عليها مختلف الاستحقاقات التي تعيد الثقة للمواطن في مؤسساته المنتخبة.

في هذا الصدد، أقر دستور الجمهورية صلاحيات واسعة للسلطة التشريعية بشكل يمكنها من صون كلمة الشعب، فإلى جانب تعزيزه لمبدأ الفصل بين السلطات، منح بالمقابل صلاحيات واسعة للهيئة التشريعية خصوصا في مجال الرقابة على عمل الحكومة وإمكانية سحب الثقة منها.

كما أن القانون العضوي للانتخابات وضع حدا للمتلاعبين بأصوات الشعب، وقدم كل الضمانات لإبعاد شبح المال الفاسد (الشكارة) بكل أشكاله عن العملية الانتخابية وفي كل مراحلها، وهو ما لاقى استحسان المواطنين والطبقة السياسية على حد سواء، طالما أنه قدم ضمانات حقيقية على أن الانتخابات في الجزائر الجديدة ستكون نزيهة وديمقراطية وشفافة ولا يمكن أن يرقى إليها الشك بأي حال من الأحوال.

ولا شك أن تشريعيات جوان المقبل ستكلل بالنجاح وستعرف إقبالا من قبل المواطنين، ولا أدل على ذلك تجاوب الطبقة السياسية والمجتمع المدني وانخراطهم في التحضيرات التي تسبق العملية الانتخابية عن قناعة وحيوية. فلقد استبشر المواطنون والطبقة السياسية خيرا بالإصلاحات التي تناولت قانون الانتخابات، والتي من شأنها أن تحدث قطيعة مع ممارسات سلبية ظلت سائدة ومنتشرة إلى وقت قريب وأفرزت تشكيلة برلمانية كانت محل سخط الشعب عموما، كونها لم تعبر أبدا عن آماله وطموحاته، علاوة على أن هذا القانون سيقطع الطريق أمام الفئة التي عمرت بقبة البرلمان خدمة لمصالح شخصية ذاتية على حساب حقوق المواطن.

بالفعل، ستكون الاستحقاقات التشريعية المقبلة لبنة أخرى جديدة لبناء مؤسسات الدولة، التي شُرع في تجسيدها مع انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية، مؤسسات دولة قوية وممثلة لإرادة الشعب الجزائري في تغيير حقيقي نحو الأفضل.

فخلافا لما كان سائدا من قبل، والذي كان سببا رئيسا في نفور المواطنين، ستقطع تشريعيات 12 جوان القادم الطريق، وإلى الأبد، أمام الفاسدين والانتهازيين الذين لوثوا العمل السياسي وأفقدوا المواطنين الثقة في مؤسسات بلادهم المنتخبة.

ومن هذا المنطلق، فإن المشككين في أهمية هذه المحطة التاريخية إنما يتحركون على خلفية خشيتهم من فقدانهم لامتيازات كانوا وإلى وقت قريب يتمتعون بها، وأخرى مكنتهم مطولا من تحريف إرادة الشعب الحرة في انتخاب ممثليه.

وفي ظل كل هذه المعطيات التي تدل أن بلادنا قد دخلت فعلا عهدا جديدا، فإن الفرصة سانحة وتاريخية أمام كل من يرى أنه أهلا لتمثيل الشعب وإيصال انشغالاته وصون حقوقه، ليقدم مشروعه للشعب الجزائري، الذي هو أكثر عزما من أي وقت مضى على منح صوته لمن هو أجدر بالثقة التي يضعها فيه، خاصة فئة الشباب من الجنسين التي منحها السيد رئيس الجمهورية حيزا مهما من أجل الإسهام في تسيير دواليب الحكم.

أخيرا، فإلى جانب أهمية التشريعيات كأداة للعمل الديمقراطي في تجسيد مطالب الشعب، فهي تعد كذلك مكسبا للجزائر الجديدة لتعزيز جبهتها الداخلية ما يمكّنها من مواجهة كافة التحديات والتهديدات المحتملة■

الشروق

سابق مع الزمن لاستكمال جمع التوقيعات قبل 22 أفريل الجاري

مناصفة النساء تخلط حسابات المترشحين لسباق 12 جوان

أسماء بهلولي

تسارع التشكيلات السياسية والقوائم الحرة، الزمن لاستكمال عملية جمع التوقيعات وهذا قبل نهاية موعد 22 افريل الجاري المحدد لاستكمال قوائم المترشحين لتشريعيات 12 جوان المقبل، في وقت يتوجس البعض من مسألة المناصفة بالنسبة للمرأة والشباب في القوائم الانتخابية التي تشكل عائقا في وجه الأحزاب "الفتية".

أثار رئيس حزب صوت الشعب، لمين عصماني، قضية المناصفة بين المرأة والشباب في الترشيحات الخاصة بالتشريعيات المقبلة، والتي قال إنها تشكل عائقا أمامهم، خاصة وأنها تعطل استكمال عملية جمع التوقيعات، مشيرا إلى أن تشكيلته السياسية كانت تفضل الإبقاء على نظام المحاصصة الذي ينص على فرض النساء في حدود 30 بالمائة ضمن قوائم الأحزاب المتنافسة على انتخابات المجلس الشعبي الوطني، وحسب لمين عصماني، فإن عملية جمع التوقيعات تأثرت بما - وصفه -تأخر السلطة الوطنية المستقلة في تنصيب مندوبياتها الولائية وتحديد الجهات المخولة بتوقيع الاستمارات، الأمر الذي ساهم في تعطيل عملية جمع التوقيعات قائلا: "على مستوى حزبنا، قمنا بإعادة جمع التوقيعات لاسيما وأن الاستمارات الأولى التي جمعت خلال الأسبوع الأول ألغيت بسبب بيروقراطية السلطة المستقلة للانتخابات".

في حين انتقد القيادي في حركة البناء الوطني أحمد الدان في تصريح لـ"الشروق" تأخر السلطة في تحديد نسبة المناصفة في الولايات التي تضم كثافة سكانية أقل من 20 ألف نسمة، مشيرا إلى أن حزبه ليس لديه مشكل مع قضية المناصفة بالنسبة للشباب والمرأة على حد سواء باعتبار أن حركة البناء الوطني على - حد قوله - تعاني من "تخمة" في عدد المترشحين، غير أن تأخر السلطة في تحديد نسبة المناصفة بين المرأة والرجل في بعض الولايات جعل العديد من التشكيلات السياسية والقوائم الحرة تقع في مشكلة جمع الاستمارات، كما انتقد الدان توسيع قائمة المصادقين على الاستمارات الخاصة بالتوقيعات قائلا: "إعطاء الصلاحية للمترجم لتوقيع الاستمارة هو تمييع للعملية الانتخابية".

وبخصوص عملية جمع التوقيعات قال - محدثنا - أن حركة البناء الوطني استطاعت تحقيق شرط العتبة المحددة قبل أسبوع، لأنها شرعت مبكرا في التحضير للعملية الانتخابية وفتحت باب الترشيحات أمام الجميع، مشيرا إلى أن 60 بالمائة من المترشحين من خارج الحركة وأغلبهم من الإطارات والكفاءات الوطنية.

من جانبه، يؤكد عبد العالي حساني القيادي في حركة مجتمع السلم على جاهزية حمس للموعد الانتخابي، مشيرا الى أن شرط المناصفة في القوائم لا يشكل عائقا أمامهم مصرحا: "نحن جاهزون على مستوى 58 ولاية بكل الشروط من بينها شرطي المناصفة للمرأة والشباب".

في حين انتقد حساني تأخر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تأطير التشريعيات، خاصة ما تعلق بالمندوبين الولائيين على المستوى المحلي قائلا: "الجزائر مقبلة على انتخابات مهمة ويشترط على هذه الأخيرة أن تكون حاضرة في هذا الموعد الانتخابي عبر كامل ولايات الوطن"، في حين كشفت مصادر "الشروق" أن حزب جبهة التحرير الوطني شرع رسميا في عملية تمحيص الترشيحات كمرحلة أولية بعد أن استكمل عملية جمع التوقيعات.

وعن أخر المعطيات الخاصة بإيداع ملفات الترشح تحسبا للمشاركة في تشريعيات 12 جوان المقبل، كشف رئيس السلطة الوطنية للانتخابات محمد شرفي، أن مصالحه سجلت إيداع قائمتين حرتين لملفي ترشحهما، ويتعلق الأمر بقائمة "حزب الفخر" بالأغواط و"الحصن المتين" بولاية تيبازة، وأشار شرفي إلى أن عدد الأحزاب التي أبدت رغبتها في المشاركة في هذه الاستحقاقات بلغ 53 حزبا لغاية الآن.

تشريعيات 12 جوان... شرفي يكشف:

1755 قائمة حزبية و2898 قائمة حرة تبدي رغبتها في الترشح

وليد.ع

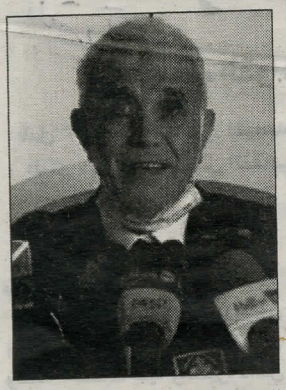

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس بالجزائر العاصمة، أن 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية و2898 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح إلى الانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان المقبل.

وقال شرفي في ندوة صحفية نشطها بمقر السلطة المستقلة للانتخابات، أنه إلى غاية يوم7 أفريل، أبدت 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية معتمدة و2898 قائمة حرة رغبتها في الترشح للتشريعيات المقبلة"، بمجموع "4653 قائمة". وأضاف ذات المسؤول أن السلطة سلمت "7.655.809 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات" لفائدة المترشحين.

وأوضح رئيس السلطة أنه بالنسبة لـ58 ولاية فإن "1739 قائمة حزبية و2873 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح بمجموع 4612 قائمة"، فيما تم تسليم "7.635.309 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات".

أما على مستوى الدوائر الانتخابية في الخارج، فإن"16 قائمة حزبية و25 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح، بمجموع41 قائمة، فيما تم تسليم20500 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات".

وكشف شرفي عن العدد الإجمالي للناخبين الذي بلغ إلى غاية الأربعاء24.490.457 ناخب في الداخل والخارج.

وقال بأن عدد ملفات الترشح التي تم سحبها بلغ 1739 ملف، سحبت من طرف54 حزبا و2273 مترشحين أحرار، وتم توزيع 359 ألف استمارة لفائدة 13 حزبا.

وقامت 7 أحزاب و11 قائمة حرة بتسليم استمارات الاكتتاب الفردية لمندوبيات السلطة عبر "10ولايات"، وهو رقم "يبشر بالخير ويبرهن على تقدم العملية" حسب ذات المسؤول.

وأكد شرفي أن السلطة "سخرت 357 مندوب عبر الولايات 58 لإنجاح العملية الانتخابية"، مشددا على أن هيئته "لا تفرق بين مناطق البلاد وتسهر على توفير كل الشروط لأداء المواطن لحقه الانتخابي مع احترام الاختلاف في الرأي وفي الخيار في إطار الممارسة الديمقراطية"..

وفي رده على سؤال حول المناصفة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، أكد رئيس السلطة أن "القانون سمح للقوائم التي لا تستطيع توفير هذا الشرط بطلب ترخيص من السلطة وذلك بشروط معينة تفصل فيها السلطة".

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

إبداء رغبة الترشح للتشريعيات

تسجيل 1755 قائمة حزبية و 2898 قائمة حرة

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس الأربعاء بالعاصمة، أن 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية و 2898 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح إلى الانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان المقبل.

وقال السيد شرفي في ندوة صحفية نشطها بمقر السلطة المستقلة للانتخابات، إنه «إلى غاية يوم 7 أفريل، أبدت 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية معتمدة و 2898 قائمة حرة رغبتها في الترشح للتشريعيات المقبلة»، بمجموع «4653 قائمة».

وأضاف ذات المسؤول أن السلطة سلمت «7.655.809 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات» لفائدة المترشحين.

وأوضح رئيس السلطة أنه بالنسبة لـ 58 ولاية فإن «1739 قائمة حزبية و2873 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح بمجموع «4612 قائمة»، فيما تم تسليم «7.635.309 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات».

أما على مستوى الدوائر الانتخابية في الخارج، فإن «16 قائمة حزبية و25 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح، بمجموع 41 قائمة، فيما تم تسليم 20500 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات».

وكشف السيد شرفي عن العدد الإجمالي للناخبين الذي بلغ إلى غاية اليوم 24.490.457 ناخب في الداخل والخارج.

وقال بأن عدد ملفات الترشح التي تم سحبها بلغ 1739 ملف، سحبت من طرف 54 حزبا و2273 مترشحين أحرار، وتم توزيع 359 ألف استمارة لفائدة 13 حزبا.

وقامت 7 أحزاب و 11 قائمة حرة بتسليم استمارات الاكتتاب الفردية لمندوبيات السلطة عبر «10ولايات»، وهو رقم «يبشر بالخير ويبرهن على تقدم العملية» -حسب ذات المسؤول.

وأكد السيد شرفي أن السلطة «سخرت 357 مندوب عبر الولايات الـ 58 لإنجاح العملية الانتخابية»، مشددا على أن هيئته «لا تفرق بين مناطق البلاد و تسهر على توفير كل الشروط لأداء المواطن لحقه الانتخابي مع احترام الاختلاف في الرأي وفي الخيار في إطار الممارسة الديمقراطية».

وفي رده عن سؤال حول المناصفة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، أكد رئيس السلطة أن «القانون سمح للقوائم التي لا تستطيع توفير هذا الشرط بطلب ترخيص من السلطة وذلك بشروط معينة تفصل فيها السلطة».

وأج

شرفي : "سحب 7 ملايين و655 ألف استمارة تحسّبا لتشريعيات 12 جوان"

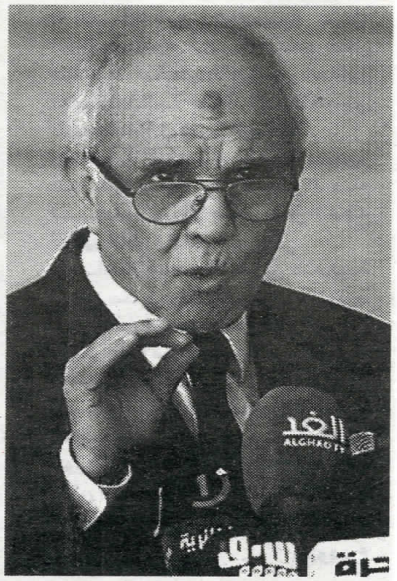

» كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، عن إحصائيات مبدئية لعدد القوائم التي سحبت استمارات اكتتاب التوقيعات للترشح لتشريعيات 12 جوان.

وأشار شرفي في ندوة صحفية عقدها اليوم بمقر السلطة، إلى أنّ الأحزاب والقوائم المستقلة سحبوا معا 7 ملايين و655 ألف و309 استمارات عبر 58 ولاية، إلى جانب الدوائر التابعة للجالية الجزائرية في الخارج.

واحتلت ولاية الجزائر العاصمة المرتبة الأولى، فيما يخص القوائم التي أبدت ترشحها بواقع 191 قائمة توزّعت بين الأحزاب والمستقلين.

وجاءت ولاية عين الدفلى في المرتبة الثانية بـ36 قائمة حزبية و153 قائمة مستقلة، في حين بلغ عدد الاستمارات المسحوبة على مستوى الولايات 289020.

أمّا المرتبة الثالثة فكانت لولاية تلمسان بـ158 قائمة سحبت الاستمارات، حيث أبدت 119 قائمة مستقلة نيتها في الترشح و39 قائمة حزبية.

بالمقابل، سجلت ولاية تيزي وزو 43 قائمة منها 24 قائمة حزبية و19 قائمة مستقلة، أما بالنسبة لولاية بجاية فسجلت إجمالي 27 قائمة بينها 22 قائمة حزبية و5 قوائم حرة، وجاءت ولاية عين زام في ذيل الترتيب بـ6 قوائم حزبية.◆

MIDI Libre
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

IMPRIMÉS DE CANDIDATURE POUR LES ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

"7.655.000 dossiers de candidature retirés", selon Mohamed Charfi

PAR RACIM NIDAL

Le président de l'Anie a animé hier un point de presse pour faire le point sur la séquence de retrait des imprimés des candidatures pour les élections législatives du 12 juin prochain convoquées par le Président Tebboune.

Selon les chiffres avancés, ils sont déja pas moins de 7.655.000 dossiers de candidatures à être retirés au niveau des représentations locales de l'Anie entre partis politiques et listes indépendantes. Le président de l'Autorité nationale indépendance des élections (Anie), Mohamed Charfi, a présidé, mardi à Alger, l'installation des membres de la commission de la répartition équitable du temps d'antenne entre les candidats aux prochaines élections législatives via les médias nationaux et la commission de suivi de la campagne électorale. La première commission, installée en prévision du rendez-vous électoral du 12 juin prochain, est chargée de suivre la campagne électorale dans tous ses aspects liés à la surveillance des salles, du respect du protocole sanitaire, des espaces réservés aux affiches et autres. La deuxième commission assure le suivi des interventions des candidats via les chaînes télévisées et radiophoniques ainsi que leurs couvertures médiatiques pour "*assurer une équité entre tous les candidats*". Les deux commissions regroupent des représentants de plusieurs secteurs, dont l'Intérieur, la Justice et la Communication outre l'Autorité de régulation de l'audiovisuel (Arav) .

A cette occasion, M. Charfi a rappelé le contenu de "*la charte de déontologie de la campagne électorale*" *qui a été signée par les différents médias nationaux lors de la précédente présidentielle, et qui stipule la nécessité de se conformer aux lois régissant les élections, de respecter le principe de neutralité et le traitement des candidats à pied d'égalité*".

Par ailleurs, M. Charfi a rappelé avoir instruit les coordinateurs de l'Anie au niveau national d'"*autoriser les partis politiques et les listes indépendantes à déposer les dossiers de candidature, même si ne remplissant pas, totalement ou partiellement, la condition de la parité stipulée par la nouvelle loi électorale*".

L'"*abrogation de cette condition concerne uniquement les prochaines législatives*", a-t-il souligné. Les "*personnes désirant se porter candidats devraient collecter 25.000 signatures à travers 23 wilayas avant le dépôt du dossier*", a indiqué M. Charfi.

A rappeler qu'en application des dispositions des articles 206 et 316 de l'ordonnance 21-01 du 10 mars 2021 portant loi organique relative au régime électoral, les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique doivent être appuyées par, au moins, vingt-cinq mille (25.000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales. Ces signatures doivent être recueillies à travers, au moins, vingt-trois (23) wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à trois cents (300) signatures. La réunion de ces conditions habilite le parti concerné à déposer sa liste de candidats auprès des délégations de l'Anie à travers l'ensemble des circonscriptions électorales au niveau des 58 wilayas.

R. N.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

تجنبا لإسقاط أسمائهم من قبل مندوبياتها

''الأحرار'' يرفعون سقف التوقيعات خوفا من غربال سلطة الانتخابات

اتخذ بعض المترشحين الأحرار تدابير احترازية في مجال جمع توقيعات من خلال تجاوز السقف القانوني المحدد بـ100 توقيع عن كل مقعد في الدائرة الانتخابية، تجنبا للوقوع في غربال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي تلجأ بصفة آلية إلى إلغاء التوقيعات المزدوجة أو المزوّرة.

شريفة عابد

راعى الكثير من المترشحين للانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها يوم 12 جوان القادم، الحالات الاستثنائية التي قد يقعون فيها يوم يداع ملفات الترشيحات على مستوى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ما جعلهم يتجاوزون السقف المحدد قانونيا بـ100 توقيع عن كل مقعد نيابي، وفقما ينص عليه القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.

على هذا الأساس، فقد فاقت التوقيعات التي جمعها بعض المترشحين النصاب المنصوص عليه في المادة 316 من القانون المذكور، لتصل لدى البعض إلى 150 توقيع أو حتى 200 توقيع وأكثر.

ففي ولاية تيبازة مثلا، حيث يقدر عدد المقاعد الممثلة للولاية بالمجلس الشعبي الوطني بـ6 مقاعد، قام المترشح الحر في قائمة ''الكفاءات الجزائرية'' بلقاسم عجاج، بجمع أزيد من 200 توقيع عن كل مقعد، حسبما كده المعني في تصريح لـ''المساء''. وأشار عجاج، الذي يخوض السباق الانتخابي لأول مرة، إلى أن السبب الذي حمله على عدم التقيد بالنصاب القانوني المحدد بـ100 توقيع، هو خوفه من الوقوع في فخّ التوقيعات المزدوجة وبالتالي إمكانية إلغائها من قبل المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بتيبازة.

كما أخذ المشرف على القائمة الحرة ''التحديات'' بولاية سطيف الدكتور نصر الدين معمري، الاحتياطات اللازمة في عملية جمع التوقيعات لقائمته التي تضم 15 مترشحا، بتجاوز السقف القانوني للتوقيعات، ''لتفادي حدوث مفاجآت غير سارة خلال عملية الفحص التي تجريها المندوبية الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات''. وأشار المعني في تصريحه لـ''المساء'' إلى أنه انتهى من جمع التوقيعات مبكرا، إذ يقوم حاليا بنسخ المعلومات الخاصة بالتوقيعات في قرص مضغوط، حتى تسلم لمندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بسطيف في أقرب الآجال''.

المشرف على القائمة الحرة ''أحرار وهران''، كمال بلعربي يشرف هو الآخر على وضع الرتوشات الأخيرة على قائمته التي تضم 17 عضوا، حسبما أكده لـ''المساء''. وأضاف أنه يتابع عن كثب العملية تجنبا لوجود توقيعات مزدوجة أو مزوّرة، والتي يمكن أن يقوم بها الناخب أحيانا في ''حالات الحرج بحكم الصداقة أو علاقات الجوار وغيرها من العوامل التي تربطه بالمترشح، فيقوم بملء استمارة بمعلومات خاطئة، لاسيما وأن الأرقام الخاصة ببطاقة الناخب لا يمكن التأكد منها، وهذا حتى لا يتحمل أي مسؤولية قانونية لاحقا''. أما بالنسبة للتوقيعات المزدوجة، فهي الأخرى تصدر عن بعض الناخبين، حسب السيد بالعربي، ''عندما تكون لديهم صلة بعديد المترشحين، فيجد صاحب التوقيع نفسه مجبرا على التوقيع لأكثر من مترشح''.

وتجنبا لضياع الجهد يرى كمال بالعربي، أن المترشح الحر الذي يراعي عامل الوقت هو من يجنب نفسه الوقوع في مصيدة غربال التدقيق في التوقيعات، لأن هذه ازدواجية التوقيعات تقع على المترشح الذي يضع قائمته بعد المترشح الأول، الذي يعود له الحق في التوقيع بحكم، أنه أول من يودع ملف الترشح لدى مندوبية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

من جهته، حرص موسى بودهان، المشرف على القائمة الحرة ''الرواد'' بالعاصمة على إلزام فريقه، بجمع 150 توقيع عن كل مقعد، تفاديا للمشاكل المرتبطة بالتوقيعات المزدوجة، كما نبّه فريقه إلى إبلاغ الموقعين بالعقوبات التي تقع على الناخب الذي يدلي بأكثر من توقيع للقوائم الحرة أو الأحزاب.

تشريعيات 12 جوان القادم

1755 قائمة حزبية و2898 قائمة حرة تبدي رغبتها في الترشح

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس، أن 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية و2898 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح إلى الانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان المقبل. وأ

وقال السيد شرفي في ندوة صحفية نشطها بمقر السلطة المستقلة للانتخابات، إنه "إلى غاية اليوم 7 أفريل الجاري، أبدت 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية معتمدة و2898 قائمة حرة رغبتها في الترشح للتشريعيات المقبلة"، بمجموع "4653 قائمة". وأضاف أن السلطة سلمت "7.655.809 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات" لفائدة المترشحين.

وأوضح رئيس السلطة أنه بالنسبة لـ58 ولاية فإن "1739 قائمة" حزبية و2873 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح بمجموع "4612 قائمة"، فيما تم تسليم "7.635.309 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات".

أما على مستوى الدوائر الانتخابية في الخارج، فإن "16 قائمة حزبية و25 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح، بمجموع 41 قائمة، فيما تم تسليم 20500 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات".

وكشف السيد شرفي عن العدد الإجمالي للناخبين الذي بلغ إلى غاية اليوم 24.490.457 ناخب في الداخل والخارج. وقال بأن عدد ملفات الترشح التي تم سحبها بلغ 1739 ملف، سحبت من طرف 54 حزبا و2273 مترشحين أحرار، وتم توزيع 359 ألف استمارة لفائدة 13 حزبا.

وقامت 7 أحزاب و11 قائمة حرة بتسليم استمارات الاكتتاب الفردية لمندوبيات السلطة عبر "10 ولايات"، وهو رقم "يبشر بالخير ويبرهن على تقدم العملية" -حسب ذات المسؤول.

وأكد السيد شرفي أن السلطة "سخرت 357 مندوب عبر الولايات 58 لإنجاح العملية الانتخابية"، مشدّدا على أن هيئته "لا تفرق بين مناطق البلاد وتسهر على توفير كل الشروط لأداء المواطن لحقه الانتخابي مع احترام الاختلاف في الرأي وفي الخيار في إطار الممارسة الديمقراطية".

وفي رده عن سؤال حول المناصفة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، أكد رئيس السلطة أن "القانون سمح للقوائم التي لا تستطيع توفير هذا الشرط بطلب ترخيص من السلطة وذلك بشروط معينة تفصل فيها السلطة".

الموعد اليومي
EL MAOUID
يومية وطنية إخبارية شاملة

العدد مرشح للارتفاع قبل التأشيرة النهائية للتنافس الرسمي

قرابة 4 آلاف قائمة حزبية وحرة تتنافس على مقاعد البرلمان

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، الأربعاء، أن 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية و2898 قائمة حرة، منها 41 خاصة بالجالية الوطنية بالخارج، أبدت رغبتها في الترشح للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان المقبل. وقد تصدر الراغبون في الترشح من الدائرة الانتخابية للعاصمة المقدمة مقارنة بباقي الولايات في عملية لا تزال مستمرة إلى غاية 22 أفريل القادم.

وقال محمد شرفي، في ندوة صحفية نشطها بمقر السلطة المستقلة للانتخابات، للحديث عن التحضيرات الجارية لموعد الانتخابات التشريعية القادمة، إنه إلى غاية الآن أبدت 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية معتمدة و2898 قائمة حرة رغبتها في الترشح للتشريعيات المقبلة بمجموع 4653 قائمة. وأضاف ذات المسؤول أن السلطة سلمت 7,655,809 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات لفائدة المترشحين.

وبالنسبة لترتيب الولايات فيما يخص الراغبين في دخول معترك منافسة التشريعيات، أوضح رئيس السلطة أنه بالنسبة لـ58 ولاية فإن 1739 قائمة حزبية و2873 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح بمجموع 4612 قائمة، فيما تم تسليم 7,635,309 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات. أما على مستوى الدوائر الانتخابية في الخارج،، فإن 16 قائمة حزبية و25 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح، بمجموع 41 قائمة، فيما تم تسليم 20500 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات.

وكشف شرفي بهذه المناسبة عن العدد الإجمالي للناخبين الذي بلغ إلى غاية اليوم 24,490,457 ناخب في الداخل والخارج. وقال إن عدد ملفات الترشح التي تم سحبها بلغ 1739 ملف، سحبت من طرف 54 حزبا و2273 لمترشحين أحرار، وتم توزيع 359 ألف استمارة لفائدة 13 حزبا.

وقامت 7 أحزاب و11 قائمة حرة بتسليم استمارات الاكتتاب الفردية لمندوبيات السلطة عبر 10 ولايات وهو رقم - كما قال - يبشر بالخير ويبرهن على تقدم العملية الانتخابية الثانية في ظل نظام الرئيس عبد المجيد.

وفي نفس السياق، كشف شرفي أن السلطة سخرت 357 مندوب عبر الولايات الـ58 لإنجاح العملية الانتخابية، مشددا على أن هيئته لا تفرق بين مناطق البلاد وتسهر على توفير كل الشروط لأداء المواطن حقه الانتخابي مع احترام الاختلاف في الرأي وفي الخيار في إطار الممارسة الديمقراطية. وفي رده على سؤال حول المناصفة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، أكد رئيس السلطة أن القانون سمح للقوائم التي لا تستطيع توفير هذا الشرط بطلب ترخيص من السلطة وذلك بشروط معينة تفصل فيها السلطة التي تنظم ثالث موعد انتخابي بعد رئاسيات ديسمبر 2019 والاستفتاء الخاص بتعديل الدستور الذي جرى في الفاتح نوفمبر الفارط.

محمد د.

شرفي : سحب قرابة 08 ملايين استمارة تحسبا للتشريعيات

كشف محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أنه تم سحب 7 ملايين و 655 ألف استمارة تحسبا لتشريعيات 12 جوان. في السياق، أعلن محمد شرفي، عن تسجيل 24 مليون و490 ألف و457 ناخب إلى غاية يوم أمس. وحسب ما صرح به محمد شرفي، فمن بين هؤلاء الناخبين 902 ألف و370 ناخب بالخارج، أما الباقي - يضيف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات- فكلهم من داخل الوطن، موزعين عبر 58 ولاية.

دعت إلى ضرورة التحرر من الممارسات السابقة.. منظمة المجاهدين:

التشريعيات خطوة في الطريق الصحيح

أكدت المنظمة الوطنية للمجاهدين، أن الانتخابات التشريعية التي ستجرى يوم 12 جوان المقبل قد تشكل خطوة على طريق التقدم. ودعت المنظمة، أمس، في بيان لها: "كل الأطراف المعنية بهذه العملية الوطنية الهامة إلى التحرر من الممارسات السابقة وتبني آليات تواكب بحق ما يتطلع إليه الشعب الجزائري من بناء مؤسسات جادة تستجيب لطموحه في الرقي الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في ظل دولة وطنية وديمقراطية تؤمن لأبنائها عدالة اجتماعية وتضمن لهم حياة حرة وكريمة. دولة تستلهم مرجعيتها من بيان ثورة أول نوفمبر 1954 وتسترشد بأهداف هذه الثورة". ويرى البيان الذي وقعه الأمين العام بالنيابة للمنظمة محند واعمر بن الحاج أن "السياق المترتب عن تطبيق ما نص عليه تعديل دستور سنة 2020 قد هيأ مناخا يوحي إن صدقت العزائم أن هناك نية لإحداث نقلة نوعية في فهم وممارسة ما يتوجب على هذه المؤسسة القيام به مما يسمح للبلاد بدخول مرحلة جديدة في التفاعل مع القضايا التي تستأثر باهتمام مواطنينا وتخلصها من رواسب الممارسات السابقة".
ذكر البيان ذاته بتصدي المنظمة لتداعيات ما ترتب عن عشرية الدم وما اقتضاه ذلك من تضحيات، مدرجا الدافع وراء ذلك لروح المسؤولية التي يتحلى بها المجاهدون والغيرة على حاضر ومستقبل الوطن الذي كانت فيه هذه الفئة في طليعة من تحمل مسؤولية تحريره من الاحتلال الفرنسي.

أيمن. ب

الشّعب

أستاذ العلوم السياسية، علي ربيج:

دستورة «السّلطة» تنهي هيمنة الإدارة

يرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر، علي ربيج، أنّ الحديث عن نزاهة تشريعيات 12 جوان المقبل، مرهون بالمرحلة الجديدة التي تعرفها الجزائر، والمبنيّة على آليات الممارسة الدّيمقراطية الحديثة، معتقدا أنّ إبعاد «المحاصصة» عن العملية ككل «هي أحد أسباب رفض المقاطعين لهذه التّشريعيات، إلى جانب أسباب أخرى، سنكتشفها خلال هذا الحوار.

حوار: هيام لعيون

■ الشعب ويكاند: تحدّث الرئيس تبون في لقائه الإعلامي عن نزاهة الانتخابات التشريعية، وأنّها ستكون على رأس أولوياته، كيف ترى هذا في ظل الظروف المحيطة بهذا الاستحقاق؟

■■ الأستاذ علي ربيج: الرّئيس وعد بانتخابات شفّافة ونزيهة، وهو مطلب الطبقة السياسية أيضا والمجتمع المدني وكل المنظّمات والنّاشطين السياسيين، كما أنّه مطلب شعبي، وواحد من أوجه الانتقال أو التّوجه إلى مرحلة جديدة، لأنّنا شهدنا في آخر تشريعيات التزوير، شابتها ممارسات مشبوهة من تدخّل الإدارة، الكلّ عانى من تلك الممارسات.

لهذا وبعد خروج الحراك الشّعبي إلى الشارع وبداية التأسيس لمرحلة جديدة مبنية على آليات الممارسة الديمقراطية، من حريّة التّعبير، حريّة التّرشح، حرية الوصول إلى مؤسّسات سياسية عن طريق العملية الانتخابية، كلّها لا تتم إلا عبر أجواء وظروف تسمح بأن يكون هنالك التّدافع السّياسي، وفق قواعد المساواة بين كل المترشّحين، وأن نضمن استعادة دوائر الإدارة، أو أيّ نوع من أنواع التّزوير، وهذا مؤشر سيكون إيجابيا، خاصّة وأننا نشهد هذا الإقبال القويّ من طرف فئات الشباب للتّرشح عبر قوائم حرّة وعبر قوائم حزبية.

ويبدو أنّ نجاح السّلطة المستقلة للانتخابات، في مصارحة ومكاشفة الشّعب، في كشف النسب الحقيقية للمشاركة خلال آخر استحقاقات، دون أن تتدخّل في تزويرها، ضف إلى ذلك الأجواء التي عشناها خلال الرئاسيات الماضية، عندما طرحنا السؤال لأول مرة من سيكون رئيس الجزائر؟ فكل هذه الأجواء دفعت بالعديد ممّن يؤمنون بأنّ الحراك الشعبي هو الحل، إلى التسليم بأنّ الحراك السياسي عن طريق المشاركة السياسية، طريق الدخول في المؤسسات السياسية سواء البلدية، أو الولائية أو المجلس الشعبي الوطني، هو الحراك الحقيقي الذي يمكن أن نحقّق من خلاله كلّ الشّعارات التي رُفعت في حراك الشّارع، وأنّنا نمضي إلى الحكم الرّاشد، إلى محاربة الفساد، إلى المساءلة، إلى توظيف الصّلاحيات التي أُعطيت للبرلمان، أين يُمكن للأحزاب السياسية إذا تحالفت، فيما بينها، بأن تُكون حكومة ذات أغلبية برلمانية تقوم بوضع الإصلاحات التي تنادي بها، لكن هذه الظروف بوجود إرادة أو قرار سياسي من طرف رئيس الجمهورية، بقدر ما هي تجنّد ووعي ومسؤولية الجميع، لكن إذا زُوّرت الاستمارات، فهذا نوع من التّزوير، إذا لم تُحترم قواعد الحملة الانتخابية، هذا نوع من أنواع التّزوير، إذا المواطن الجزائري لا يشارك ويبقى يؤدّي دورا هامشيا، فهذا نوع من التّزوير، العزوف عن المشاركة هو أيضا نوع من المجازفة واللعب بمستقبل البلد، لهذا أتوقّع إذا كانت الانتخابات المقبلة شفّافة، فهي تخدم السلطة وتعطيها نوعا من الشّرعية، وتُعيد الثقة بينها وبين المواطن، ويرجع المواطن الثّقة في مؤسساته ومسؤوليه.

فالرئيس وعد بأن تكون انتخابات شفّافة، لذلك نحن في إطار إعادة ترميم البيت الداخلي على المستوى السياسي والسّلطة، على مستوى الخطاب السياسي والأحزاب السياسية، على مستوى النخب، إذا لاحظنا العودة القوية للنخب التي تتسارع لتترشّح، حيث كان الأمر من قبل حلما بأن تنخرط النخب في أي موعد سياسي تقدمه السلطة، وها هي اليوم في بداية عودتها، لكن الأمر مشروط بأن تضمن السّلطة المستقلة أجواء الشّفافية والديمقراطية، أن تُعطى الصّلاحيات لها، وبأن تُمارس كلّ مهامها، وأن لا تتدخّل الإدارة، أن لا يتدخل الولاة في عمل سلطة.

إذا وفي خضم كل هذه الأجواء، وهذا التراكم من الأعمال الايجابية، أتوقّع أن تكون الانتخابات المحلية والولائية المقبلة أكثر نجاحا، ومن ثمّ نعيد القطار إلى السّكة، ونمضي خطوة خطوة نحو فتح الورشات الكبرى، مثل قانون الإعلام، قانون البلدية وقانون الولاية، قانون المحروقات وقوانين كثيرة.

نزاهة الانتخابات ستُعيد ترميم المشهد

■ على ذكر السّلطة المستقلّة للإنتخابات، ما مدى تأثير دسترها في نزاهة وشفافية الانتخابات؟

■■ لأول مرة تُدستر السلطة، حيث كنا نشهد سيطرة الإدارة على الانتخابات الماضية، اليوم تمّ إبعاد الإدارة وإعطاؤها لكيان مستقل، هذا الكيان مطلوب منه أن ينجح في الامتحان، لأنه رهان متعلق بإعادة الثقة في مؤسسات الدولة، علما أنّ السلطة مؤسّسة دستورية، إذا نجحت ستنجح مؤسّسة الرئاسة، وتنجح مؤسسات الأحزاب السياسية، ويصبح لهم وزنا وثقلا وقدرة على التّعبئة، وعلى التّجنيد لتصبح السّلطة أمام معارضة محترمة لا تشكّك في نزاهة العملية الانتخابية، وتدفع نحو المشاركة في كل مرّة، لكن أن تكون هنالك سلوكيات وتصريحات ومواقف عدمية وتيئيس وسوداوية، مثل الترويج على أنّ السلطة تقوم بمسرحية، والشّعب مقاطع، والتشكيك في منصب الرئيس، علما أنه منتخب من قبل 10 ملايين جزائري، فما هو البديل لديهم، ونحن نسير نحو استحقاقات تشريعية قاطعتها أحزاب سياسية، لنطرح السؤال لماذا؟ وهم يبررون ذلك بغياب ظروف إجراء الانتخابات الحالية.

■ هل إبعاد الكوطة عن العملية الإنتخابية جعل أحزاب المعارضة تقاطع؟

■■ بدوري أطرح سؤالا، هل الأجواء والظّروف التنظيمية التي تجري فيها التّشريعيات المقبلة هي أفضل، أم انتخابات 2017 أفضل، حيث كانت المعارضة تتحدّث عن التزوير، لكن كنا نراها تقتحم البرلمان وتشارك في العملية ككل، حيث لم يكن هناك تنظيم مُحكم، وكان تدخّل سافر من قبل الإدارة، وكانت الكوطة، ومع هذا فتلك الأحزاب التي دعت إلى المقاطعة شاركت في الانتخابات ودخلت البرلمان، واليوم ولما تغيرت الظروف إلى الأحسن، أضحت هذه الأحزاب ترفع شعار المقاطعة، لماذا؟ لأنّ حظوظها في الصّندوق منعدمة.

وتختبئ وراء المقاطعة، خاصة مع قانون الانتخابات الجديد الذي منع نواب العهدتين من المشاركة، وهو ما يفسّر أنّ إطارات هذه الأحزاب كلّها سكنت المجلس لأكثر من عهدتين، وهذا لانعدام فرصة ترشّحهم، حيث اختبئوا وراء فكرة المقاطعة، أو لأن السلطة أعطتهم ضمانات في السابق، حيث كانت تمنحهم نسبة معينة من المقاعد في المجالس، فعندما غابت الضّمانات والجهات وفقدوا الأمل بالدخول إلى المجالس عن طريق قواعد لعبة أفضل وأحسن، مقارنة بما مضى لهذا تحوّلوا الى مقاطعين.

■ وهل يساوي إبعاد المحاصصة في الحظوظ بين كلّ المترشّحين؟

■■ ضروري، فمثل هذه الأمور كانت تمارس، حيث كانت القوائم الحرة وأحزاب صغير لها كفاءات تذهب ضحيّتها، باسم المحاصصة والتوازنات التي كانت تحدث داخل المجالس المنتخبة على حساب الكفاءات الشباب والأحزاب، لكن في الأخير تذهب مقاعدهم وفق تفاهمات سياسية، ومحاصصة، حيث ظُلمت هذه الأحزاب والقوائم الحرّة.

■ كيف تتوقّعون المشهد المقبل في البرلمان؟

■■ أتوقّع أن يكون هناك صعود قوي للقوائم الحرّة، في المقابل ستبقى السيطرة موزعة بين الأحزاب الكلاسيكية التّقليدية، مثل «الأرندي»، «الأفالان»، «حمس»، جبهة المستقبل، وحركة البناء ستستمرّ، وأعتقد أنّ الحكومة القادمة سيتم تشكيلها من خلال هذا التحالف بين الأحزاب التي لا تصل إلى درجة السّيطرة، وذات أغلبية وستتشكّل الحكومة القادمة بتحالفات بين الأحزاب السياسية التي ستكون لها كلمة في المشهد السياسي المرتقب.

الشعب

إبعاد الإدارة والمتحزّبين يكرّس الحياد والمصداقية

الاستقلالية المالية للسّلطة المستقلّة ضامن لشفافيتها

غياب النزاهة والشفافية قطرتان أفاضتا كأس شعب وجد نفسه بعد سنوات معزولا، إرادته «مغيّبة»، فالغالب حينها حسم نتائج الاستحقاقات الانتخابية قبل موعدها بشهور يكون فيها المال والمصالح المعيارين الأساسيين لاختيار الأسماء، لذلك كان استحداث سلطة وطنية مستقلة للانتخابات بعد حراك 22 فيفري 2019 أحد الإفرازات المهمّة للمشهد السياسي حينها، حيث حرص رئيس الجمهورية على تجسيد إرادة الشعب بمنحها صلاحيات كبيرة لضمان حيادها واستقلاليتها، فجاء دستور 2020 والقانون العضوي للانتخابات لتأكيد دورها الرقابي على العملية الانتخابية من بدايتها إلى إعلان النتائج.

فتيحة كلواز

تعتبر الانتخابات التشريعية القادمة ثالث موعد انتخابي تشرف عليه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات منذ الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، وثاني موعد بعد دسترتها في دستور 2020 الذي صوّت عليه الشعب في الفاتح من نوفمبر الماضي، والأول بعد إصدار القانون العضوي للانتخابات شهر مارس الفارط، هي تواريخ فاصلة انتقلت خلالها الجزائر رويدا رويدا نحو بناء مؤسّساتها بتكريس النزاهة والشفافية والانتقال الديمقراطي لتكون أساسات قوية في مرحلة بناء الجزائر الجديدة.

يتطلّب التحول الديمقراطي انتخابات نزيهة تُفرز نتائجها ممثلين حقيقيين عن الناخبين، وشفافة تُعبّر بشكل واضح عن اختيارات الشعب، لذلك كانت الانتخابات التي تجمع بين النزاهة والشفافية أحد أهم مؤشرات الديمقراطية في مختلف دول العالم، وهو سبب حِرص جزائر ما بعد حراك 22 فيفري 2019 على وضع آليات وميكانيزمات تسمح بعملية انتخابية بعيدة عن شبهة التزوير التي لازمتها لعقود من الزمن، فكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات آلية استحدثت لتكريس إرادة الشعب.

من وحل التّزوير إلى تربة النّزاهة

أصرّ رئيس الجمهورية منذ انتخابه على رأس السلطة في الـ 12 ديسمبر 2019 على النزاهة والشفافية كمقياس حقيقي للعملية الانتخابية حتى تعبر عن خيارات الشعب، لذلك كانت دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أول خطوة نحو تكريس الديمقراطية، على اعتبار أنّها ضرورة ملحّة لضمان هذين الشرطين، حيث منحها الدستور صلاحية تنظيم ومراقبة العملية الانتخابية من بدايتها بمراجعة قوائم الناخبين إلى غاية إعلان النتائج، مع التحييد الكامل للإدارة التي انحصر دورها في توفير الإمكانيات اللوجستية للعملية الانتخابية.

ولضمان حياد السلطة الوطنية للانتخابات وأداء مهامها على أكمل وجه، استفادت من استقلال مالي وإداري، ما سينعكس إيجابا على ثقة المواطن التي اهتزّت وانعدمت بسبب شبهة التزوير التي طالت الكثير من المواعيد الانتخابية في العقدين السابقين.

فجاءت المادة 194 من الدستور شارحة وموضّحة لكل ما يتعلق بالسلطة المستقلة، حيث نصّت على أن تُحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، تترأسها شخصية وطنية يعيّنها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب السياسية للهيئة العليا، لجنة دائمة تنشر أعضاءها الآخرين فور استدعاء الهيئة الناخبة.

وعن تشكيلة هذه الهيئة العليا نصّت المادة على أنّها تتكون بشكل متساو من: قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء، وكفاءات مستقلة يتم اختيارها من ضمن المجتمع المدني، كما تسهر على شفافية الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وكذا الاستفتاء ونزاهتها، منذ استدعاء الهيئة الناخبة حتى إعلان النتائج المؤقتة للاقتراع.

أما فيما يتعلق بمهامها فنصّت على أن تسهر اللجنة الدائمة للهيئة العليا على الخصوص: الإشراف على عمليات مراجعة الإدارة للقوائم الانتخابية، صياغة التوصيات لتحسين النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم العمليات الانتخابية، تحديد تشكيلة وأعضاء السلطة من خمس فئات نص عليها الدستور من أساتذة جامعيين وقضاة، كفاءات وطنية وشخصيات من المجتمع المدني وممثلي الجالية الجزائرية بالخارج، وتحديد القانون العضوي للانتخابات كقانون منظم للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

قانون الانتخابات لتكريس المصداقية

جاء القانون العضوي للانتخابات الذي تمّ الإفراج عنه شهر مارس الماضي لاستكمال آخر الإجراءات لتكون السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هيئة حيادية تشرف على العملية الانتخابية بكل نزاهة وشفافية، حيث نصّت المادتين 90 و91 على إنشاء لجنة مستقلة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مكوّنة من ممثلين عن هيئات هي مجلس الدولة ومجلس المحاسبة، تعمل على التدقيق وتسليط الضوء على عملية تمويل الحملة الانتخابية بكاملها، وهو ما سيضع حدا لتدخل المال الفاسد في تغيير وتزوير نتائجها.

كما عرف القانون العضوي للانتخابات مراجعات عميقة للنظام الانتخابي لضمان النزاهة والشفافية من خلال استبعاد المتحزبين من العضوية في السلطة ومن المجلس، وكذا المندوبيات المحلية والخارجية.

وجاء في الفصل الخاص بسلطة الانتخابات في المادة 26، بأن رئيس السلطة ينتخب من طرف أعضاء مجلسها بالأغلبية لعهدة واحدة غير قابلة للتجديد مدتها 6 سنوات. وحدّدت صلاحيات السلطة في إدارة ومراقبة العمليات الانتخابية الاستفتائية، تمارسها منذ استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج، بالإضافة إلى أنها الهيئة الوحيدة المؤهلة لتلقي كل عريضة أو تبليغ مرتبط بالعملية الانتخابية يرد من الأحزاب السياسية أو المترشحين أو الناخبين.

ونصّت المادة 13 في نفس السياق «إذا توفي أحد الناخبين فإنّ المصالح المعنية لبلدية الإقامة والمصالح الدبلوماسية والقنصلية تقوم حالا بشطبه من قائمة الناخبين مع مراعاة أحكام المادتين 15 و16 من هذا القانون العضوي، في حالة وفاة الناخب خارج بلدية إقامته يتعين على بلدية مكان الوفاة إخبار بلدية إقامة المتوفي بجميع الوسائل القانونية».

ولمنع التلاعب بالقوائم الانتخابية وتضخيمها، نصّت المادة 14 من قانون الانتخابات على أن القوائم الانتخابية دائمة تتم مراجعتها خلال الثلاثي الأخير من كل سنة. كما يمكن مراجعتها استثنائيا بمقتضى المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية الذي يحدد فترة افتتاحها واختتامها.

كما تنص المادة 15 على إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها في كل بلدية تحت مراقبة لجنة إدارية انتخابية من أجل تحيين الإدارة التي انحصر دورها في توفير الإمكانات اللوجيستية، وضمان حياد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من خلال الصلاحيات الجديدة التي منحها إياها القانون العضوي للانتخابات، من أجل تعزيز استقلاليتها بغية تحقيق الشفافية والمصداقية عند أداء مهامها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

..مطلبان ملحّان

تعد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إحدى الآليات الرقابية المهمة لإضفاء الطابع الديمقراطي على العملية الانتخابية بضمان الشفافية والنزاهة، وهما مطلبان ملحّان لمختلف الفاعلين في الحياة السياسية، حيث أرجع المختصون عدم إقبال الهيئة الناخبة على المواعيد والاستحقاقات الانتخابية إلى فقدانها الثقة بسبب التزوير.

لذلك كان إبعاد المتحزبين وموظفي البلدية الذين غالبا ما يتّهمون بإعادة توجيه الأصوات الناخبة أو بمشاركتهم في التزوير عند عملية الفرز، أو تضخيم القوائم الانتخابية خطوة مهمة، فإبقاؤهم بعيدا عن العملية الانتخابية وأن تشرف السلطة المستقلة على العملية من بدايتها إلى نهايتها، تداركا مهما لكثير من النقائص في الصلاحيات الممنوحة لها قبل 2019.

في نفس الإطار، يمثل وجود السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات شرطا أساسيا لتوفر المصداقية في نزاهة العملية الانتخابية، فمن أهم أسباب عدم نزاهة العملية حسب المختصين تقييد عملية تسجيل الناخبين والتمييز في تسجيل المترشحين، الإخفاق في الأداء الموضوعي في فرز وإعلان النتائج، عدم تنقية قوائم الناخبين من المتوفين أو ممّن غيّروا مقر سكناهم، شراء أصوات الناخبين، وغياب اللجان المستقلة المشرفة على إدارة الانتخابات والرقابة عليها.

اعتبار السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الضامن الرئيس لاستحقاقات نزيهة وشفّافة بفضل الصلاحيات الممنوحة لها من طرف رئيس الجمهورية، يعكس إصرارا واضحا وإرادة سياسية قوية لتكون الانتخابات موعدا حاسما وصوتا مسموعا لإرادة الشّعب في تحديد الخارطة السياسية في الجزائر، تتضافر فيها جهود الجميع من أجل جزائر جديد بعيدة عن أي شبهة فساد.

محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في ندوة صحفية:

1755 قائمة حزبية و2898 حرة تبدي رغبتها في الترشح للتشريعيات

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات, محمد شرفي, أمس بالجزائر العاصمة, أن 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية و 2898 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح إلى الانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان المقبل.

وقال السيد شرفي في ندوة صحفية نشطها بمقر السلطة المستقلة للانتخابات، أنه «إلى غاية الـ 7 أبريل، أبدت 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية معتمدة و 2898 قائمة حرة رغبتها في الترشح للتشريعيات المقبلة»، بمجموع «4653 قائمة».

وأضاف ذات المسؤول أن السلطة سلمت « 7.655.809 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات» لفائدة المترشحين.

وأوضح رئيس السلطة أنه بالنسبة لـ58 ولاية فإن «1739 قائمة حزبية و2873 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح بمجموع « 4612 قائمة»، فيما تم تسليم « 7.635.309 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات».

أما على مستوى الدوائر الانتخابية في الخارج، فإن «16 قائمة حزبية و25 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح، بمجموع 41 قائمة، فيما تم تسليم 20500 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات». وكشف السيد شرفي عن العدد الإجمالي للناخبين الذي بلغ إلى غاية اليوم 24.490.457 ناخبا في الداخل والخارج.

مؤشر خير

وقال بأن عدد ملفات الترشح التي تم سحبها بلغ 1739 ملف، سحبت من طرف 54 حزبا و2273 مترشحين أحرار، وتم توزيع 359 ألف استمارة لفائدة 13 حزبا.

وقامت 7 أحزاب و11 قائمة حرة بتسليم استمارات الاكتتاب الفردية لمندوبيات السلطة عبر « 10ولايات»، وهو رقم «يبشر بالخير ويبرهن على تقدم العملية» -حسب ذات المسؤول.

وأكد السيد شرفي أن السلطة «سخرت 357 مندوب عبر الولايات الـ 58 لإنجاح العملية الانتخابية»، مشددا على أن هيئته « لا تفرق بين مناطق البلاد وتسهر على توفير كل الشروط لأداء المواطن لحقه الانتخابي مع احترام الاختلاف في الرأي وفي الخيار في إطار الممارسة الديمقراطية».

وفي رده عن سؤال حول المناصفة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، أكد رئيس السلطة أن «القانون سمح للقوائم التي لا تستطيع توفير هذا الشرط بطلب ترخيص من السلطة وذلك بشروط معينة تفصل فيها السلطة».

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

CONDITIONS DE DÉPÔT

Législatives du 12 juin prochain

L'ANIE fixe les conditions de dépôt des listes de candidatures

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), a annoncé lundi dernier dans un communiqué la fixation des conditions à remplir par les partis politiques pour la validation du dépôt des listes de candidatures, en prévision des législatives du 12 juin prochain

Dans ce sens, l'ANIE a indiqué, selon la même source qu'en application des dispositions des articles 206 et 316 de l'Ordonnance n° 21-01 du 10 mars 2021 portant Loi organique relative au régime électoral, les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique doivent être appuyées par, au moins, vingt cinq mille (25.000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales.

«Ces signatures doivent être recueillies à travers, au moins, vingt trois (23) wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à trois cent (300) signatures», a précisé l'ANIE dans le communiqué.

Selon le document, la réunion de ces conditions permet au parti concerné à déposer sa liste de candidats auprès des Délégations de l'ANIE à travers l'ensemble des circonscriptions électorales au niveau des 58 wilayas.

Après la finalisation de l'opération de collecte des signatures au niveau des wilayas, «les imprimés remplissant les conditions légales sont présentés pour certification au président de la Commission électorale de la circonscription électorale, visé à l'article 266 de la Loi organique portant régime électoral, à savoir le juge, président de la Commission de la circonscription de wilaya territorialement compétent.

Ce dernier procède, conformément aux dispositions de l'article 202, au contrôle des signatures et s'assure de leur validité et en établit un Procès-verbal, dont une copie sera remise au représentant de la liste des candidats dûment habilité, ajoute le même document.

En outre, l'Autorité nationale indépendante des élections a précisé qu'«avant le dépôt des listes de candidatures, les partis politiques doivent obtenir concrètement 23 Procès-verbaux de contrôle de signatures conformément aux conditions citées dans l'article 316 de la Loi organique portant régime électoral. Ainsi, en vertu de l'article 206 «la décision du coordonnateur de la délégation de wilaya de l'ANIE doit être notifiée sous peine de nullité dans un délai de 08 jours francs, à compter de la date de dépôt de la déclaration de candidature», conclut le document.

Manel Z.

REPÈRE

Législatives

Le corps électoral définitif s'élève à 23.587.815 électeurs

Le corps électoral définitif après examen des recours introduits compte 23.587.815 électeurs au niveau de 58 wilayas, tandis que le nombre d'électeurs pour la communauté algérienne établie à l'étranger s'élève à 902.365 électeurs, a indiqué mardi le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi.

S'exprimant au terme de l'installation de deux comités de l'ANIE (contrôle de la campagne électorale et répartition du temps d'antenne), M. Charfi a fait état d'un total de 212.797 nouveaux inscrits, après le traitement des recours et de 111.961 radiés, portant ainsi le corps électoral sur le territoire national à 23.587.815 électeurs».

Pour ce qui est du corps électoral de la communauté nationale établie à l'étranger, le nombre a atteint 902.365 électeurs, a ajouté le responsable.

S'agissant des dossiers de candidature en prévision des législatives du 12 juin prochain, le président de l'ANIE a révélé que, jusque-là, deux listes indépendantes ont déposé leurs dossiers de candidature à savoir «El Fakhr» (Laghouat) et «El-Hisn EL-Matin» à (Tipasa).

Les coordinateurs de l'ANIE au niveau de Laghouat et de Tipasa auront à examiner les dossiers de candidature dans un délai de huit (08) jours au plus tard. Si les dossiers sont rejetés, les concernés peuvent introduire un recours au niveau du tribunal administratif puis le Conseil d'Etat, a-t-il poursuivi.

Le nombre de formations politiques ayant formulé le vœu de participer à ces échéances est de 53 partis jusqu'à maintenant.

Agence

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN PROCHAIN

1.755 listes de partis et 2.898 d'indépendants

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, a fait état, hier à Alger, de 1.755 listes de partis politiques et de 2.898 d'indépendants désirant se porter candidats aux élections législatives du 12 juin prochain. Dans une conférence de presse qu'il a animée au siège de l'Anie, Charfi a indiqué qu'«à ce jour, le 7 avril (hier, ndlr), quelque 1.755 listes relevant de partis politiques agréés et 2.889 d'indépendants, font part du souhait des intéressés de se porter candidats aux prochaines législatives, totalisant, ainsi, 4.653 listes».

Pour ce faire, l'Anie a remis «7.655.809 formulaires de souscription de signatures individuelles» pour les postulants, a-t-il soutenu. Pour les 58 wilayas, «1.739 listes de partis et 2.873 d'indépendants désirent se porter candidats, avec un total de 4.612 listes», tandis que «7.635.309 formulaires de souscription de signatures individuelles ont été remis», a-t-il fait savoir. Au niveau des circonscriptions électorales à l'étranger, «16 listes de partis et 25 d'indépendants ont fait part de la volonté des interéssés de se porter candidats, avec un total de 41 listes, tandis que 20.500 formulaires de souscription de signatures individuelles ont été remis», a-t-il encore détaillé. Le même responsable a fait, également, état du nombre global des électeurs, lequel a atteint, à ce jour, 24.490.457 électeurs à l'intérieur et à l'extérieur du pays. Le nombre de dossiers de candidature ayant été retirés s'élève à 1.739, tandis que 359.000 ont été distribués à 13 partis. Sept partis et 11 indépendants ont remis les formulaires de souscription de signatures individuelles à la délégation de l'Anie à travers 10 wilayas, a indiqué Charfi, pour qui, ce chiffre «est de bon augure et prouve que l'opération progresse». L'Anie a «mobilisé 357 délégués à travers les 58 wilayas, en vue de mener à bien l'opération du scrutin», a fait savoir Charfi, qui souligne que l'Anie «ne fait pas de distinction entre les régions du pays et veiller à réunir toutes les conditions à même de permettre au citoyen d'exercer son droit électoral dans le respect de la divergence d'opinions et de choix et dans le cadre de la pratique démocratique». Répondant à une question sur l'équité entre les deux sexes sur les listes électorales, le président de l'Anie a affirmé que «la loi a permis à ceux qui ne peuvent pas réunir cette condition de demander une autorisation auprès de l'Anie et ce, avec des conditions précises sur lesquelles la même Autorité tranchera.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ANIE

1.755 LISTES DE PARTIS ET 2.898 LISTES D'INDÉPENDANTS OPTENT POUR LA CANDIDATURE

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a fait état, hier à Alger, de 1.755 listes de partis politiques et de 2.898 listes d'indépendants désirant se porter candidat aux élections législatives du 12 juin prochain.

Dans une conférence de presse qu'il a animée au siège de l'ANIE, M. Charfi a indiqué qu' «à ce jour, le 7 avril, quelque 1.755 listes relevant de partis politiques agréés et 2.898 listes d'indépendants ont fait part de leur souhait de se porter candidat aux prochaines législatives, totalisant, ainsi, 4.653 listes». Pour ce faire, l'ANIE a remis «7.655.809 formulaires de souscription de signatures individuelles» pour les postulants, a-t-il soutenu.

Pour les 58 wilayas, «1.739 listes de partis et 2.873 listes d'indépendants désirent se porter candidat, avec un total de «4.612 listes», tandis que «7.635.309 formulaires de souscription de signatures individuelles ont été remis», a-t-il fait savoir.

Au niveau des circonscriptions électorales à l'étranger, «16 listes de partis et 25 listes d'indépendants ont fait part de leur volonté de se porter candidat, avec un total de 41 listes, tandis que 20.500 formulaires de souscription de signatures individuelles ont été remis», a-t-il encore détaillé. Le même responsable a fait également état du nombre global des électeurs, lequel a atteint, à ce jour, 24.490.457 électeurs à l'intérieur et à l'extérieur du pays.

Le nombre de dossiers de candidature ayant été retirés s'élève à 1.739, tandis que 359.000 dossiers ont été distribués à 13 partis. Sept (7) partis et 11 listes d'indépendants ont remis les formulaires de souscription de signatures individuelles à la délégation de l'ANIE à travers «10 wilayas», a indiqué M. Charfi, pour qui, ce chiffre «est de bon augure et prouve que l'opération progresse».

L'ANIE a «mobilisé 357 délégués à travers les 58 wilayas, en vue de mener à bien l'opération de scrutin, a fait savoir M. Charfi qui souligne que l'ANIE «ne fait pas de distinction entre les régions du pays et veille à réunir toutes les conditions à même de permettre au citoyen d'exercer son droit électoral, dans le respect de la divergence d'opinion et de choix et dans le cadre de la pratique démocratique».

Répondant à une question sur l'équité entre les deux sexes sur les listes électorales, le président de l'ANIE a affirmé que «la Loi a permis aux listes qui ne peuvent pas réunir cette condition de demander une autorisation auprès de l'ANIE et ce, avec des conditions précises sur lesquelles la même Autorité tranchera».

RETRAIT DES FORMULAIRES DE PARRAINAGE

Nette ascendance des listes indépendantes

L'opération de retrait des formulaires de parrainage des électeurs fait ressortir, jusqu'ici, une nette ascendance des listes indépendantes sur celles partisanes avec une différence de 1 143 listes.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Le bilan arrêté jusqu'à hier, et rendu public lors d'un point de presse animé par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections, fait ressortir, en effet, la bagatelle de 2 898 demandes de formulaires de parrainage de la part de listes indépendantes contre 1 755 listes partisanes, soit un total de 4 653 listes sur l'ensemble des circonscriptions électorales (58 circonscriptions à l'intérieur du pays et au niveau des quatre circonscriptions électorales au sein de l'émigration).

La palme revient à la wilaya d'Alger avec pas moins de 191 listes dont 148 indépendantes, suivie de la wilaya de Aïn Defla avec 189 listes dont 153 indépendantes, de la wilaya de Tlemcen avec 158 listes dont 119 indépendantes. Viennent ensuite les wilayas de Sétif (131 listes dont 89 indépendantes), Blida (115 dont 73 indépendantes), Tébessa (129 dont 93 indépendantes).

Et cette suprématie des indépendants se vérifie dans l'ensemble des circonscriptions électorales, exception faite de la toute nouvelle wilaya de In Guezzam où aucune liste indépendante n'a été enregistrée.

Pour les listes partisanes, la palme revient encore une fois à la capitale où pas moins de 43 demandes de candidature de listes de partis ont été comptabilisées, suivie de la wilaya de Sétif avec 42 listes, Djelfa avec 40 listes, Chlef avec 39 listes, Oran avec 38 listes,.... Et c'est la wilaya de In Guezzam qui enregistre le plus faible nombre de listes de partis, à savoir seulement six.

Et pour l'ensemble de ces demandes, l'Anie, soutient Mohamed Charfi, a remis pas moins de 7 655 809 formulaires de souscription. Cela dit, il faudra attendre la fin de l'opération de collecte des parrainages d'électeurs, soit le 22 avril prochain, et celle de l'étude des dossiers de candidature par l'Anie, une double phase qui renseignera sur les capacités des uns et des autres à honorer les préalables, notamment celui lié au nombre de souscriptions exigées des listes partisanes et celles indépendantes. Aussi, Charfi a annoncé le dépôt des dossiers de la part de deux listes indépendantes, l'une à Tipasa et l'autre à Laghouat. Des dossiers dont la demande de retrait a été effectuée par 54 partis et 2 273 listes indépendantes.

M. K.

Le Soir D'ALGERIE